الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.12

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
11 November 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة ميسكيتا بورخيس . . . . . (تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى :
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/)

14-62673 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع) (A/69/38 و A/69/211 و A/69/222 و A/69/224 و A/69/256 و A/69/368 و A/69/369 و A/69/396)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/69/182 و A/69/346)

١ - السيد نتواغي (بوتسوانا): قال إن مؤتمر بيجين المعني بالمرأة أقر بأن النساء والفتيات ما زلن يعانين من تهميش كبير في عمليات التنمية الوطنية، مما يؤدي ليس فقط إلى اتساع رقعة الفقر في العالم، بل إلى تقليص حقوقهن وحرياتهن الأساسية والفرص المتاحة لهن أيضاً. ولذلك تعيد بوتسوانا تأكيد التزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وتواصل تعزيز جهودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعنف القائم على نوع الجنس. وأوضح أن بلده يعمل أيضاً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساته وبرامجه، بالموازاة مع تحسين فرص التعليم والتدريب لفائدة المرأة والفتاة، ولعل الأهم من ذلك أيضاً، من خلال زيادة مشاركتهما في القيادة واتخاذ القرارات.

٢ - واسترسل قائلا إن تنفيذ الالتزامات الدولية يشكل عاملاً حاسماً في النهوض بالتنمية المستدامة، مشيرا إلى أنه بالرغم مما تحقق في بلده من تقدم، ما زالت هناك مجالات كثيرة تتطلب الاهتمام. ذلك أن ٦٧ في المائة تقريبا من النساء في البلد يواجهن بعضا من أشكال العنف القائم على نوع الجنس خلال فترة من حياتهن. وينبغي تحديد الأسباب العميقة لهذا العنف ومعالجتها، ويتعين كذلك تعزيز الإطار القانوني والأجهزة السياساتية، بالإضافة إلى بذل الحكومة المزيد من الجهود بالتعاون مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، والشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة، من أجل ردم الهوة بين الالتزامات والتنفيذ الفعلي للسياسات والبرامج التي تنهض بحقوق المرأة ووضعها.

٣ - السيدة جاكوبوني (ليتوانيا): قالت إن تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يدخل في عداد أولويات السياسات الداخلية والخارجية لبلدها. وأشارت إلى أن انتخاب ليتوانا عضواً غير دائم في مجلس الأمن وانتخاب رئيسة ليتوانيا رئيسةً لمجلس القيادات النسائية العالمية يتيحان سبلاً جديدة أمام هذا البلد لتعزيز دور المرأة في مجالي السلام والأمن، ومواجهة التحديات التي تعترض النساء في حالات النزاع، والمضي قدما في تنفيذ خطة تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وأردفت بالقول إن ليتوانيا تشارك بشكل فعال في المبادرات والمداولات الدولية المرتبطة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومضت تقول إن هذه الخطة تتيح فرصة فريدة لتسريع الإجراءات الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال جملة أمور تشمل تقوية الحكم الرشيد وكفالة المساءلة.

٤ - واسترسلت قائلة إن الآليات المؤسسية الفعالة تُعَدُّ عنصراً رئيسياً في التسريع في تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين، مشيرة إلى أن ليتوانيا اقترحت، خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي، إجراءات محددة يمكن للدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تُحقِّق من خلالها تجانس آلياتها ومؤشراتها مع أهداف منهاج عمل بيجين. وفي هذا الصدد، ساهم المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، الواقع مقره في ليتوانيا، إلى حد كبير في تبادل الممارسات الجيدة.

٥ - وأضافت أن ليتوانيا تبذل من ناحيتها قصارى جهودها من أجل تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في سياستها للتعاون الإنمائي الدولي، وقد نفذت بنجاح عددا من المشاريع المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البلدان والمناطق الأخرى، أو قدمت دعماً إليها. وأوضحت أن اجتماع الشبكة الأوروبية لمنع الجريمة، المعقود في فيلنيوس في عام ٢٠١٣، أدى إلى نشر كتيب موجَّه إلى الممارِسين في مجال منع العنف العائلي.

٦ - وعلى الصعيد الوطني، ذكرت أن حكومة بلدها وضعت خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، واستهلَّت برنامجاً لمنع العنف العائلي وتقديم العون لضحايا هذا العنف. وتؤدي المنظمات غير الحكومية المحلية دوراً مهماً للغاية في الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة وتقديم دعم عملي للناجيات منه. وقالت إن ليتوانيا تدافع بقوة عن مشاركة الرجال والفتيان بشكل فعال، وتسعى إلى إشراك رجال يُحتذى بهم في الحملات الإعلامية للمساعدة على إعادة تحديد المدرَكات المتعلقة بالذكورة والعنف. وقالت إن ثمة حاجة إلى توسيع نطاق هذه الجهود على الصعيدين الوطني والدولي.

٧ - السيد غريما (مالطة): قال إن مالطة تشجع على تعميم مراعاة المنظور الجنسي كأداة استراتيجية لحماية المساواة بين الجنسين وتعزيزها، وإدماج جميع الأشخاص، إلى درجة أن مالطة أصبحت في عام ٢٠١٤ أول بلد يعتمد الهوية الجنسانية كأساس من الأسس التي تتطلب الحماية عند قيامه بتعديل دستوره لكي يشمل الميل الجنسي والهوية الجنسانية ضمن الأسس غير القانونية للتمييز، وقيامه أيضاً، في وقت سابق من العام نفسه، بسنِّ تشريعات لإضفاء الطابع الشرعي على الزواج المدني بين المثليين.

٨ - واسترسل في القول إن مكافحة التمييز في مكان العمل تُعَدُّ من الأولويات، ويُشجَع القطاع العام على إتاحة شروط مرنة لتمكين الوالديْن العامليْن من تحقيق توازن مُرضٍ بين ظروف عملهما وحياتهما الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على كافة الوكالات الحكومية إعداد تقارير سنوية تستعرض فيها التدابير المتخذة والتقدم المحرز في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأفاد أن اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة تدقق في ممارسات الشركات الخاصة والإدارات والوكالات الحكومية في هذا الصدد، وتمنح عند الاقتضاء ''علامة المساواة'' إلى أصحاب العمل الذين ترى أنهم يراعون تكافؤ فرص العمل. وقدمت اللجنة أيضا المساعدة في شكل تدريب ودعم لصياغة السياسات المتعلقة بالمساواة والتحرش الجنسي. وقال إن بلده ملتزم بزيادة عدد النساء في المجالس واللجان الحكومية، وإنه يشجع المبادرات المماثلة في القطاع الخاص.

٩ - وذكر أن مالطة من أول البلدان التي صدَّقت على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي، وقد تعهدت الحكومة المالطية بتحسين تدابير الحماية وإعداد قاعدة بيانات بشأن العنف العائلي في البلد. وتعمل اللجنة المعنية بالعنف العائلي على تنسيق الإحصاءات وتعديل التشريعات من أجل ضمان تقديم الحماية الفورية للضحايا. وتعمل اللجنة أيضاً مع وزارة التعليم ومؤسسات التعليم العالي والمنظمات غير الحكومية في إطار حملات تعليمية تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

١٠ - وأوضح أن مشروعاً بعنوان ”أشكال العنف في مالطة - المنظور الجنساني“ قد وُضع لزيادة الوعي ونشر رسالة بشأن عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف ضد المرأة والفتاة، وإبلاغ واضعي السياسات عن الحالة في جميع أنحاء البلد. ومن خلال التوعية والأنشطة الإعلامية، تتواصل اللجنة مع النساء اللواتي يُحتمل تعرضهن لتشويه الأعضاء التناسلية. وقال إن البرلمان ينظر حالياً في مشروع قانون لتجريم هذه الممارسة فضلاً عن التعقيم القسري والزواج بالإكراه.

١١ - ورأى أنه ينبغي لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تعالج مجموعة من الأمور من بينها تمكين المرأة والفتاة وضمان حقوقهما، والمساواة بين الجنسين، والعنف ضد المرأة. وقال إن وفد بلده إذ يعيد تأكيد تأييده القوي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والصكوك الدولية اللاحقة، بما في ذلك منهاج عمل بيجين، فإنه يشير إلى موقفه بأنه لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن ينشأ عن أي إشارة أو توصية أو تعهد بشأن الحقوق والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية التزام على أي طرف بأن يعتبر الإجهاض شكلاً من الأشكال المشروعة للصحة أو الحقوق أو السلع الإنجابية.

١٢ - السيدة كوبرادزه (جورجيا): قالت إن بلدها يواصل إحراز تقدم في مواءمة تشريعاته الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعاهدات الدولية الأخرى. وأعربت عن اعتزاز وفد بلدها بالإبلاغ عن انتخاب مرشح جورجيا عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. وأوضحت أن جورجيا اعتمدت في السنوات الأخيرة عددا من القوانين وخطط العمل الوطنية بهدف حماية حقوق المرأة، بما في ذلك قانون جديد لمكافحة التمييز وتشريعات أكثر انفتاحاً في قانون العمل.

١٣ - وذكرت أن قانون بلدها يضمن أيضا المساواة في الحقوق والمساواة في فرص الحصول على التعليم، وهما عنصران يؤديان دوراً رئيسياً في النهوض بحقوق المرأة واستقلاليتها. ونتيجةً لهذه الجهود، فإن النساء في جورجيا يشغلن اليوم مناصب حكومية عليا، بما يشمل وزارات الخارجية والعدل والتعليم والعلوم، وحماية البيئة، ومجلس الأمن الوطني، واللجنة الانتخابية المركزية.

١٤ - لكنها قالت إن الحكومة تواجه عقبات جدية في النهوض بحقوق المرأة وحمايتها في المناطق المحتلة من جورجيا، إذ أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان قد تدهورتا تدهورا حادا بسبب توسيع نطاق أسيجة الأسلاك الشائكة على طول خط الاحتلال، مما يحرم المرأة من حرية التنقل، وينتهك بشكل يومي حقوقها في التعليم وحقوقها المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٥ - وقالت إن جورجيا تود أن تشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على عملها جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء لتحقيق تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستوى الوطني. واستشرافا للمستقبل، قالت إن الاستثمار في المساواة بين الجنسين يؤدي دورا في غاية الأهمية، إذ أنه يحقق أعلى عائد مقارنة مع جميع الاستثمارات الإنمائية الأخرى، وسوف يترتب عليه تقدم أسرع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٦ - السيدة سمير (ملديف): ذكرت أنه خلال الخمس وثلاثين سنة التي مرت منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخذ العالم خطوات عديدة على مسار تعزيز المساواة بين الجنسين. وحسب مؤشرات برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، فإن ملديف احتلت في عام ٢٠١٣ المرتبة الأولى في منطقة جنوب آسيا في مجال المساواة بين الجنسين، والمرتبة الثانية فيما يخص مؤشر التنمية الجنسانية. وسنَّت ملديف مجموعة من التشريعات لدعم مبدأي المساواة وعدم التمييز وإتاحة مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الأنشطة.

١٧ - واسترسلت قائلة إن المرأة تتمتع، بحكم القانون، بالحق في أجرٍ متساوٍ عن العمل المتساوي، كما أن لها الحق في إجازة أمومة بمرتب كامل لمدة ثلاثة أشهر. وأوضحت أن القانون المتعلق بالعنف العائلي لعام ٢٠١٢ أتاح إقامة بيوت آمنة يمكن أن تلجأ إليها النساء ضحايا العنف، وسُنَّ أيضاً قانونان جديدان بشأن التحرش الجنسي والجرائم الجنسية لتمكين الضحايا من مواجهة المعتدين عليهن. وتكفل هذه التدابير، بالإضافة إلى القانون الجنائي وقانون مكافحة الاتجار بالبشر، عدم وجود أي تمييز بحكم القانون ضد المرأة في الحصول على الخدمات العامة. ونتيجةً لذلك، تحقَّق تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى ١٣ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، وتتلقى أكثر من ٩٩ في المائة من النساء الحوامل الرعاية في مرحلة ما قبل الإنجاب، وتتم ٩٥ في المائة من الولادات بمساعدة موظفين صحيين مهرة.

١٨ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت تحديات كثيرة قائمة، حيث أظهرت دراسة استقصائية أُجريت على المستوى الوطني أن معدل امرأة واحدة من بين ثلاث من اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة قد تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو عاطفي، بينما أفادت امرأة من بين ثماني نساء بأنها تعرضت للتحرش الجنسي عندما كانت طفلة ما دون ١٥ سنة. ومما يدعو إلى القلق أن أغلب المعتدين هم من أفراد الأسرة المباشرين. وأشارت إلى أن المواقف التقليدية والقواعد الثقافية تمثل أكبر العقبات على مسار النهوض بالمرأة. فالمرأة ما زالت تجد صعوبة في التغلب على القوالب النمطية التقليدية، وما زال الرجل يهيمن في مجال العمل على القطاعات الرئيسية.

١٩ - وقالت إن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق على أكمل وجه في غياب المشاركة المتساوية للمرأة على جميع المستويات الحكومية، وما زالت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المحلية تمثل ما لا يزيد على ٥,٩ في المائة و ٥,٣ في المائة على التوالي . وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفسيرات المحافِظة للإسلام أطبقت على المجتمع الملديفي، مما يشجع على ممارسات من قبيل الزواج دون السن القانونية، والامتناع عن تلقيح الأطفال الرضَّع، والاتجاهات الجديدة الأخرى مثل تراجع القيد في المدارس، التي تتأثر بها الفتيات في المقام الأول. وتذهب هذه التفسيرات إلى الافتراض خطأً بأنه ينبغي تقييد مشاركة المرأة في الحياة العامة. وأشارت إلى أن الحكومة عاقدة العزم على مقاومة هذه المواقف وزيادة الوعي بقضايا المرأة بالشراكة مع الوكالات الدولية.

٢٠ - وبخصوص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ذكرت أن ملديف تكرر التأكيد على ضرورة المحافظة على الهدف القائم بذاته المتمثل في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والذي يطمح إلى ضمان المساواة في الحقوق، وإتاحة الإمكانيات والفرص للنساء من كافة الأعمار والألوان والعقائد. إذ لا يمكن تحقيق التنمية البشرية دون النهوض بالمرأة، كما لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المساواة بين الجنسين.

٢١ - السيدة غونزاليس طولوسا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن الحكومة الفنزويلية واصلت بخطى ثابتة خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إدماج النساء في الحياة

الوطنية كمبدأ من مبادئ السياسة العامة. إذ لا يمكن تحقيق التنمية أو إقامة العدل أو إتاحة العدالة الاجتماعية بدون إدماج كافة أعضاء المجتمع ومشاركتهم. وأضافت قائلة إن بلدها ملتزم بمبادئ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبما تم التوصل إليه من اتفاقات أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة.

٢٢ - وأشارت إلى أن الحكومة بصدد تنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وبلوغ مجتمع خال من العنف، من خلال إدخال تغييرات على الأنماط الاجتماعية والثقافية لبناء مجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة والتكافؤ، وقادر على تأدية دور رائد في شؤون البلد. وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من المؤسسات لتعزيز تمكين المرأة، بما في ذلك وزارة حكومية والمعهد الوطني للمرأة ومصرف التنمية للمرأة.

٢٣ - وأكدت على ضرورة التصدي من الناحية الهيكلية لظاهرة تأنيث الفقر باعتبارها مسألة ذات أولوية، من خلال اتخاذ إجراءات محددة. وعملاً بذلك عمدت الحكومة الفنزويلية إلى إدماج المرأة في جميع برامجها الاجتماعية. وتُعتبر مكافحة العنف القائم على نوع الجنس من ضمن الأولويات أيضاً. وأشارت إلى وضع آليات لدعم وحماية الضحايا في إطار القانون المعني بحق المرأة في حياة خالية من العنف. كما أشارت إلى إنشاء مرصد للعدل بين الجنسين ومحاكم متخصصة في مجال حماية المرأة، وفتح ملاجئ للنساء المعرضات للخطر. وقالت إن المرأة في جميع أنحاء العالم مدعوة إلى المشاركة، على أساس تكافؤ الفرص، في العمليات الإنمائية وفي بناء السلام. واختتمت بالقول إن بلدها ملتزم بمواصلة العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف.

٢٤ - السيد هاهن تشونغي (جمهورية كوريا): قال إن الدول تواصل مراعاة العلاقة القائمة بين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعنف ضد المرأة في صياغة أطر التنمية للمستقبل، وتسعى إلى إدماج قضايا المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ليس فقط كهدف قائم بذاته، إنما أيضا باعتبارها قضية شاملة. وذكر أن المجتمع الدولي توصَّل إلى فهم مشترك بأن الاعتراف بحقوق المرأة يُعَدُّ شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه يجب أولاً تشجيع مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في إطار السعي إلى التغلب على الأسباب الهيكلية للتمييز القائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، ذكر أن حكومة بلده وضعت لنفسها هدف زيادة نسبة النساء من أعضاء اللجان الحكومية إلى ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٧، واعتمدت نظام تحصيص جنساني لزيادة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية. وأشار إلى أنه تم إنشاء فرقة عمل معنية بالتكافؤ بين الجنسين وتمثيل المرأة، ويُتوقع أن تساهم إلى حد كبير في تعزيز مشاركة المرأة من خلال جهود التوعية وتنفيذ سياسات مُراعية للمنظور الجنساني.

٢٦ - ثانياً، يجب أن تتاح للمرأة إمكانية الحصول على الموارد والتعليم، ويجب على البلدان أن تتخذ تدابير لمعالجة القوانين والممارسات التمييزية. وأشار إلى أن النساء يمثلن اليوم ٨٠ في المائة من فقراء العالم، وسيساهم تمكينهن في القضاء على الفقر في النهاية. وخلص إلى أن العنف القائم على نوع الجنس يُعَدُّ واحدا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعا، ورغم ذلك يتمكن الجناة في كثير من الأحيان من الإفلات من العقاب. وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/69/222)، يتعين مراعاة احتياجات مجموعات معينة من النساء. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للنساء في حالات النزاع.

٢٧ - وقال إن الإرادة السياسية التي يبديها المجتمع الدولي يجب أن تُترجم الآن إلى عمل ملموس. وفي هذا السياق، فإن حالة الضحايا اللواتي زُج بهن بالقوة في الاسترقاق الجنسي العسكري أثناء الحرب العالمية الثانية، واللواتي يُعرفن بـ ''نساء المتعة''، تمثِّل إحدى الأمثلة الرئيسية على قضية لم تجد حلاً من العنف الجنسي في حالات النزاع. ولقد حثَّت مختلف آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الحكومة اليابانية على الاعتراف بمسؤوليتها واتخاذ التدابير المناسبة لتسوية هذه القضية التي تُعَدُّ من قضايا الإنسانية والكرامة الإنسانية. وأشار إلى أنه بالنظر إلى السن المتقدمة للضحايا، ينبغي معالجة هذه القضية دون إبطاء. واختتم قائلا إن كفالة المساءلة وتقديم الجناة إلى المحاكمة هو السبيل الوحيد لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب والقضاء في النهاية على العنف الجنسي في حالات النزاع.

٢٨ - السيدة ستراسر - كينغ (سيراليون): قالت إن مسألة العنف ضد المرأة والعديد من التحديات الأخرى هي مسائل متجذرة في علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجال والنساء، وإن العنف والتمييز ضد المرأة يمثلان عائقاً رئيسياً يمنع النساء من تحقيق إمكاناتهن الكاملة. وأضافت أن سيراليون على التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، باعتبارهما خارطتي طريق لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وقد بُذلت جهود جبارة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج، ورغم ذلك فإن التمييز ضد المرأة ما زال منتشراً.

٢٩ - وبالرغم من التحديات المتعددة، فإن سيراليون تود التأكيد مجددا على التزامها بالنهوض بالمرأة، وبخاصة في السياق الإفريقي. وأشارت إلى أن وفد بلدها يرحب، تحقيقاً لهذه الغاية، بالمبادرات والالتزامات المرتبطة بإعلان العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً للمرأة الأفريقية. وقالت إن بلدها وضع تدابير عدة للمساواة بين الجنسين، وسياسات إطارية، وأنشأ مؤسسات لمكافحة التمييز ضد المرأة. وأوضحت أن نسبة ٩,٥ في المائة على الأقل من النساء قد أكملن دراستهن الثانوية وأن النساء يشغلن ١٢,٤ في المائة من المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية، وأن مشاركة النساء في سوق العمل تبلغ ٦٥,٧ في المائة مقابل ٦٨,٩ في المائة للرجال.

٣٠ - واسترسلت قائلة إن العملية الجارية لاستعراض الدستور ستدمج حقوق المرأة وحقوق الفئات المحرومة الأخرى في المجتمع إدماجاً تاماً، مشيرة إلى أن حكومة بلدها وضعت أيضاً خطة عمل وطنية لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، تم إيلاء اهتمام كبير لقضايا الشباب، والأطفال والإعاقة، وتعزيز رفاه الطفلة في الوقت نفسه.

٣١ - ولمعالجة المعدلات العالية لوفيات الأمهات والأطفال، التي بلغت ١ ١٦٥ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي و ٩٢ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، على التوالي، قالت إن الحكومة قد شرعت في عام ٢٠٠٧ في تنفيذ برنامج مجاني للرعاية الصحية لفائدة النساء الحوامل، والأمهات المرضعات والأطفال دون سن الخامسة. غير أن الجهود المبذولة لتحسين ظروف عيش النساء قُوضت بسبب تفشي مرض فيروس إيبولا في أيار/مايو ٢٠١٤. ولا يزال انتشار هذا المرض يُحدث فوضى لا توصف في المجتمع، ويهدد بشكل خطير رفاهية النساء وكرامتهن. وفي هذا الصدد، قالت إن سيراليون ترحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، وتتطلع إلى تراجع سريع للتهديد الذي يمثله فيروس أيبولا حالياً. وتتطلع

الحكومة أيضا إلى مواصلة التعاون والشراكات في إطار تعبئة الموارد اللازمة لكفالة إحراز تقدم نحو تحقيق الغايات ذات الصلة بنوع الجنس ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - السيدة العليوات (البحرين): قالت إن اهتمام العالم منصب على تحقيق ما لم يتحقق بعد من الأهداف الإنمائية للألفية والتحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت إلى أن النهج المعتمد في بلدها أدى إلى تحقيق تلك الأهداف في وقت مبكر، بما فيها الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولكون المرأة تمثل نصف المجتمع وتملك المهارات والعزم والطموح، فقد أُدرجت احتياجاتها في موقع الصدارة في السياسة العامة. وأوضحت أن مسألتي النهوض بالمرأة وتمكينها أُدمجتا ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وعملاً بمبدأي المساواة والعدالة، مُنحت المرأة فرصاً متساوية مع الرجل للمشاركة في الحياة العامة، بما في ذلك في الانتخابات، سواء كناخبة أو مرشحة.

٣٣ - وأشارت إلى أن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك البحرين، تترأس المجلس الأعلى للمرأة الذي يشجع على النهوض بالمرأة مع الاحتفاظ بدورها الطبيعي ومسؤولياتها الرئيسية في السياق الأسَري. ويقوم المجلس بتنفيذ خطة وطنية للنهوض بوضع المرأة، وزيادة الخيارات المتاحة لها، وتعزيز الاستقرار الأسَري والوحدة العائلية على أساس تكافؤ الفرص. وأقام المجلس أيضا شراكات مع المنظمات المحلية والوطنية لتقديم الخدمات الاستشارية والدعم للنساء، سعياً إلى كفالة استدامة برامج تمكين المرأة.

٣٤ - ووُضع العديد من البرامج المعنية بتنمية مهارات النساء، وهنَّ يشاركن بشكل فعال في الأنشطة التدريبية. كما تم إنشاء جوائز لتعزيز دور المرأة في المجالين المهني والسياسي وفي منظمات المجتمع المدني. وذكرت أنه يجري حالياً تنظيم المؤتمر الثاني للمرأة البحرينية لمتابعة احتياجات المرأة في ضوء التطورات الدولية والوطنية.

٣٥ - وأردفت بالقول إن البحرين قد وَفَت بالتزاماتها المتصلة بمنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد وافق مجلس الوزراء على اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لإعادة صياغة التحفظات التي أبداها البلد بشأن الاتفاقية، على نحو لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ويدعم سيادة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع مشروع قانون خاص بالعنف الأسَري، وأُنشئت لجنة مشتركة من أجل إعداد قاعدة بيانات موحدة بشأن العنف الأسَري وآليات مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة.

٣٦ - السيد بيك (جزر سليمان): قال إن بلده أصدر مؤخرا تشريعات لحماية الأُسَر من العنف العائلي، والتعامل مع الجناة، وتقديم الدعم العملي إلى ضحايا العنف. وحددت جزر سليمان، خلال الاستعراض الوطني لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، الإنجازات المحققة فيما يتعلق بالإقرار بالمساواة بين الجنسين، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وزيادة الوعي بالعنف القائم على نوع الجنس.

٣٧ - وأوضح أنه يتحتم على النساء والفتيات مكافحة آثار تغير المناخ الذي يعوق إعمال حقوقهن الإنسانية ويقوض تقدمهن ويمنعهن من عيش حياة منتِجة. وأشار إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة تتجاوز ٩ في المائة بفعل الفيضانات الأخيرة التي وقعت في البلد. ومضى قائلا إنه رغم اعتماد الجمعية العامة سبعة قرارات معنية بنوع الجنس خلال دورتها السابقة، فإن تلك القرارات لم تتضمن في الواقع أي إشارة إلى آثار تغير المناخ على حياة المجتمعات المحلية. لكنه أعرب عن ارتياح وفد بلده لكون أهداف التنمية المستدامة تتناول مسألة تغير المناخ.

٣٨ - وقال إنه آن الأوان لكي ترصد اللجنة الثالثة على نحو أوثق حق المرأة والفتاة في النجاة من آثار تغير المناخ. واستنادا إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن درجة الحرارة العالمية سوف ترتفع بما تتراوح من ٣,٧ إلى ٤,٨ درجات مئوية، وإن ٨٩ في المائة من الشعاب المرجانية يُتوقع أن تعاني من ابيضاض مرجاني حاد بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي سيؤثر على الصناعة السياحية والأرصدة السمكية، ويُحتمل أن يَزُج بالأسَر المعيشية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في وهدة الفقر. وينبغي تحويل الاهتمام إلى الطاقة المائية عوضاً عن الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة حتى يمكن لعدد أكبر من السكان الاستفادة منها.

٣٩ - السيدة بويكو (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا كانت من أولى الدول الأعضاء التي انضمت إلى حملة الأمين العام بعنوان ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، وكانت أيضاً الدولة العضو السابعة عشرة في مجلس أوروبا التي وقَّعت على اتفاقية منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

٤٠ - ومن أجل مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، ذكرت أن بلدها حدد عددا من المهام الرئيسية الواجب إنجازها، بما فيها التغلب على التنميطات الجنسانية، والعمل على نحو منهجي مع الأفراد الذين يمارسون العنف، ورصد حالات التمييز بين الجنسين والاستجابة لها بسرعة. واعتمد بلدها عددا من البرامج القطاعية وأخرى مشتركة بين القطاعات من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بنوع الجنس. وكانت أكثر التدابير تطوراً اعتماد البرنامج الحكومي المتعلق بكفالة المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وهو برنامج ممتد حتى عام ٢٠١٦.

٤١ - وقالت إن التقدم الذي أحرزته أوكرانيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية معرض للخطر نتيجةً لضم منطقة القرم بشكل غير مشروع، والنزاع القائم في شرق البلد الذي يعطِّل الحياة العادية ويدمر الهياكل الأساسية ويؤثر سلبا على حشد الموارد. وأوضحت أن آخر تقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا يشير إلى وقوع حوادث عنف جنسي وعنف قائم على نوع الجنس في شرق البلد. فالنساء اللواتي بقين في المنطقة يُرغَمن على أعمال التنظيف والطبخ وغسل الملابس لأفراد الجماعات المسلحة غير المشروعة التي يدعمها الاتحاد الروسي. وأردفت قائلة إن المتطوعين الذين يساعدون على إجلاء الناس تلقوا تقارير مباشرة تشير إلى حالات اغتصاب نساء أو احتجازهن عند نقاط التفتيش. وجرى أيضا اختطاف نساء على يد جماعات مسلحة غير مشروعة ولا يزال مكان وجودهن مجهولاً.

٤٢ - السيد تانين (أفغانستان): قال إن انتخاب الرئيس الجديد للدولة وتشكيل حكومة وحدة وطنية يمثلان مرحلة هامة بالنسبة للمرأة في أفغانستان. حيث تعهد الرئيس في أول خطاب له بتعزيز النهوض بالمرأة في أفغانستان، وأبرَزَ الدور الهام الذي اضطلعت به زوجته خلال الحملة الانتخابية. وقال إن السيدة الأولى ستُشرف على أعمال لجنة معنية بتقديم المشورة والدعم التقني والخبرة للرئيس فيما يتصل بقضايا المرأة. وتلك هي المرة الأولى التي تتقلد فيها السيدة الأولى في أفغانستان دورا في الحياة العامة، مما يشكل مصدر إلهام كبير. وشهدت الانتخابات الرئاسية مشاركة الملايين من النساء رغم ما تنطوي عليه هذه الخطوة من تهديد على حياتهن، وانتُخب عدد كبير من النساء في مجالس المقاطعات، وهو ما يشكل تقدما كبيرا.

٤٣ - وأشار إلى أن الدستور الأفغاني يكفل المساواة في الحقوق لجميع المواطنين الأفغان رجالا ونساء. وتم اعتماد

قانون القضاء على العنف ضد المرأة وخطة العمل الوطنية للمرأة الأفغانية من أجل حماية حقوق المرأة. كما تم اعتماد سياسات تهدف إلى التشجيع على المشاركة السياسية للمرأة، وأصبحت النساء يمثلن نسبة ٢٢ في المائة من الموظفين الحكوميين ويشغلن ٢٧ في المائة من مقاعد البرلمان. وأردف قائلا إنه بفضل السياسات الهادفة إلى تحسين حصول المرأة على الخدمات الصحية، انخفضت معدلات وفيات الأمهات والرضَّع . وفي القطاع الاقتصادي، تعمل النساء على إدارة وقيادة ٧٠٠ شركة صغيرة، مما يمثل فرقاً صارخاً عما كان عليه الوضع في الماضي، عندما كانت المرأة لا تشارك مطلقاً في الحياة الاقتصادية في أفغانستان.

٤٤ - واستطرد قائلا إن النساء تأثرن تأثراً شديداً بثلاثة عقود ونصف العقد من النزاع، بالإضافة إلى الممارسات التقليدية السلبية التي تكرس التمييز ضدهن، ومستويات متدنية لمحو الأمية، وعدم توافر فرص العمل وانتشار الفقر. وذكر أن المرأة الأفغانية تتعرض للعنف، ولزواج الأطفال، والتمييز القائم على نوع الجنس، ولا تتاح لها فرصة اللجوء إلى نظام العدالة، وأشار إلى أن تركيز الرئيس على تعزيز سيادة القانون من شأنه أن يحسِّن وضع المرأة بدرجة كبيرة. وقال إن المشاركة الكاملة للمرأة في تحديد مستقبل البلد ضرورة لا مناص منها.

٤٥ - السيد بيليفي (سان مارينو): قال إن مسألة حماية حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع تمثل إحدى أولويات السياسة الوطنية لسان مارينو، وأضاف أن البرلمان اعتمد أحكاما قانونية مهمة ونفَّذ تدابير من أجل حماية المرأة وتعزيز منع العنف الموجه ضد المرأة وقمعه. وأفاد بأنه يتم توفير مآوٍ آمنة وتقديم المساعدة النفسية وغيرها من أشكال المساعدة لضحايا العنف العائلي. وتتلقى قوات الشرطة تدريباً متخصصاً بشأن كيفية التعامل مع العنف العائلي.

٤٦ - وذكر أن سان مارينو أنشأت في عام ٢٠٠٨ هيئة معنيَّة بتكافؤ الفرص، تعمل على تعزيز ودعم أي مبادرة تهدف إلى منع العنف، وإلى تقديم الدعم للضحايا. وتعمل الهيئة بالتنسيق مع السلطات الصحية من أجل ضمان جمع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف القائم على نوع الجنس.

٤٧ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إن بوروندي تدرك أن عليها التصدي لجميع أشكال التمييز ضد المرأة، حتى في بيئة ما بعد النزاع. فرغم الحالة الصعبة التي يعيشها البلد، جرى تنفيذ عدد من برامج الإصلاح وخطط العمل والمشاريع للنهوض بالمرأة في عدة مجالات ذات أولوية، بهدف كفالة المزيد من تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية ذات الجودة العالية ووسائل الاستثمار، بالإضافة إلى مشاركة المرأة بشكل فعال في تسيير شؤون البلد.

٤٨ - وبناءً على المبادئ التوجيهية للإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر ورؤية بوروندي لعام ٢٠٢٥، استعرضت الحكومة سياستها الجنسانية الوطنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على التفاوتات بين الجنسين. وأشار إلى أن وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية تلقَّت مخصصات مرصودة في الميزانية لتنفيذ السياسات والبرامج المعنية بالنهوض بالمرأة، ودعم مشاريع المنظمات النسائية ومكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

٤٩ - كما تم اعتماد إجراءات تشريعية لتشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتعزيز العقوبات بحق مرتكبي العنف ضد النساء. وصدرت مادة لكفالة حماية المرأة مما أتاح، في جملة أمور، زيادة المسؤولية القانونية الناشئة عن الاتجار بالمرأة والفتاة واستغلالهما واستخدامهما في أنشطة البغاء، وأفسح المجال لهيئات حقوق الإنسان لاستئناف الدعاوى لصالح

الضحايا، وأدى إلى تنسيق تدخلات مختلف الهيئات المعنية بالتعامل مع العنف القائم على نوع الجنس.

٥٠ - وأشار إلى أنه منذ إجراء الانتخابات الديمقراطية الأولى لمرحلة ما بعد النزاع في عام ٢٠٠٥، خصص الدستور البوروندي للمرأة ٣٠ في المائة على الأقل من المقاعد في هيئات اتخاذ القرارات. وتقيَّدت كل من الحكومة والجمعية الوطنية بهذه الحصة نسبياً، إذ بلغت نسبة تمثيل المرأة في الحكومة ٣٩ في المائة، ونحو ٣٠ في المائة في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء مناصب مهمة في وزارات الصحة والزراعة والخدمة المدنية والتجارة والنقل والإدماج الإقليمي وحقوق الإنسان. وتضم قوات الدفاع والأمن أيضا نساءً بين كبار الضباط.

٥١ - واسترسل يقول إنه منذ أن أصبح القيد في التعليم الابتدائي مجانياً، كاد التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية أن يتحقق. ولكفالة تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي، يجب إيجاد حل لمشكلة الانقطاع عن الدراسة، التي تكون أحيانا مرتبطة بالظروف الاقتصادية للفتيات والنساء والحمْل المبكر. وأشار إلى أن توفير الرعاية الصحية المجانية لكفالة أن تتاح للنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة خدمات الرعاية الصحية كان له أثار إيجابية. ولقد نُفذت برامج تدريب وتوعية عديدة بشأن قانون الأحوال الشخصية والأسرة، كما تم إنشاء المنتدى الوطني للمرأة.

٥٢ - السيد الحسن (موريتانيا): ذكر أن النهوض بالمرأة أصبح من الأولويات الرئيسية للحكومة، التي اعتمدت استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة بهدف تحرير المرأة الموريتانية من مختلف العوائق الاجتماعية والاقتصادية. فدستور تموز/يوليه ١٩٩١ يكرس المساواة بين الجنسين في إطار القانون ويضمن أيضاً للمرأة جميع الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية تمشيا مع أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقال إن موريتانيا ملتزمة أيضا بأهداف مختلف مؤتمرات القمة الدولية، وقد وقَّعت على الاتفاقيات المرتبطة بالنهوض بالمرأة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٣ - وأشار إلى أن المشاركة الاقتصادية للمرأة قد تعززت، مما أدى إلى تحسن معدلات العمالة بين النساء، اللاتي أصبحت تتاح لهن اليوم الخدمات المصرفية والقروض وضمانة حيازة الأراضي. ويتم إنشاء وتشجيع الشبكات التجارية الجديدة التي تقودها النساء. وقال إنه بدأ اتباع سياسة التمييز الإيجابي، مما أنتج حضوراً أقوى للمرأة على جميع المستويات. وأشار إلى أن المرأة أصبحت تحتل مناصب عليا ومناصب على مستوى صنع القرارات. كما أن النساء فزْنَ بـ ٢١ في المائة من مقاعد الجمعية العامة خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة. وهناك عدة نساء بين الوزراء في الحكومة، وتشغل النساء أيضاً وظائف في الحكومات المحلية والبعثات الدبلوماسية ودوائر الشرطة والقضاء.

٥٤ - واسترسل قائلا إن موريتانيا عملت على تحسين الظروف المعيشية للمرأة وأتاحت بيئة إيجابية وبناءة لإعطائها المكان الذي تستحقه في المجتمع. وتم العمل على تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع البرامج الوطنية، بما في ذلك قانون الأحوال المدنية. ويتم تشجيع محو الأمية لدى الفتيات وقيدهن في المدارس، والعمل جار على قدم وساق لتغيير المواقف إزاء المرأة. وتمثل صحة المرأة مجالاً آخر من المجالات ذات الأولوية، وتُركز الحكومة اهتمامها على صحة الأمهات والرضَّع من خلال مكافحة الممارسات الضارة وضمان إتاحة الخدمات الصحية وبرامج الصحة الإنجابية. واختتم قائلا إن موريتانيا ملتزمة بمواصلة العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف ٣ المتعلق بالمساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي ينبغي إدراجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - السيدة نغامبي (زامبيا): قالت إن زامبيا ملتزمة بتعزيز فرص تعليم الطفلة وحقوقها عن طريق إزالة العوائق التي تحول دون ذلك. وتضمن الحكومة الحق في التعليم الأساسي بموجب قانون التعليم لعام ٢٠١١، الذي يعزز تكافؤ الفرص في التعليم والمشاركة في التعليم وإكمال الدورة التعليمية بنجاح بصرف النظر عن نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الإعاقة. وأشارت إلى أن البلد شرع في بناء المزيد من الجامعات للاستجابة للطلب على التعليم العالي، وأدرج أيضاً مادة حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي لزيادة درجة الوعي واحترام حقوق الإنسان لدى الجنسين معا.

٥٦ - وذكرت أن حكومة بلدها أدرجت برامج تعاونية لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، من خلال زيادة عدد النساء في وظائف اتخاذ القرارات وتنفيذ برامج للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. وتعمل الحكومة مع المؤسسات المالية من أجل تحسين المعرفة بالمفاهيم المالية لدى النساء، ويتم أيضا تنفيذ عدد من المبادرات والاستراتيجيات المعنية بالتمكين الاقتصادي، مثل صندوق التمكين الاقتصادي للمواطنين، وصندوق تنمية الشباب، وصندوق التمكين الاقتصادي للمرأة. وقالت أيضاً إن زامبيا بصدد إنشاء مصرف للمرأة من أجل تحسين فرص حصولها على التمويل، وبخاصة في المناطق الريفية.

٥٧ - وأشارت إلى أن بلدها انخرط عام ٢٠١٣ في حملة عدم التسامح مطلقا إزاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، التي نُفذت على مستوى رفيع تحت رعاية لجنة مشتركة بين الوزارات. كما أن قانون مكافحة العنف القائم على نوع الجنس لعام ٢٠١١ يهدف إلى حماية المرأة من أشكال متعددة من إساءة المعاملة، ويعزز الاستقلالية المالية للمرأة وتمكينها الاقتصادي.

٥٨ - السيد مادوت (جنوب السودان): قال إن المرأة في جنوب السودان مهمشة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فهي غير قادرة على المساهمة بفعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وذكر أن خطة جنوب السودان الانمائية تُقر بوجود علاقة متينة بين الفقر والضعف الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين. وأوضح أن حكومة بلده اعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، وسياسات وطنية لتمكين المرأة وتعليم الفتاة، بالإضافة إلى استراتيجية وطنية بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأردف بالقول إنه تم في عام ٢٠٠٨ اعتماد نظام للحصص في قانون الانتخابات يقضي بمنح المرأة نسبة ٢٥ في المائة، مما أدى إلى زيادة عدد النساء في الحكومة وفي الجمعية الوطنية.

٥٩ - وذكر أن حكومة بلده حددت لنفسها هدفا طموحا يتمثل في كفالة تمكين جميع الفتيان والفتيات من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بالكامل بحلول عام ٢٠١٥. واشار إلى أن معدل محو الأمية لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٥ سنة قد تحسَّن، إذ ارتفع من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وسجَّل الذكور نسبة ٣٨ في المائة على صعيد محو الأمية، فيما سجلت الإناث نسبة ١٨ في المائة. وجرى الاضطلاع بالعديد من السياسات والاستراتيجيات لتقوية النظام التعليمي، بما في ذلك مقترح وزارة التعليم والشؤون الجنسانية بإنشاء مدارس خاصة بالفتيات للتعليم الابتدائي والثانوي.

٦٠ - وقال إن بلده وضع هدفا لنفسه بخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٢٠ في المائة خلال السنوات الثلاث الأولى من قيام الدولة. وهو ملتزم أيضا بمكافحة مرض

الملاريا، الذي لا يزال السبب الأكثر شيوعاً لاعتلال صحة ووفاة الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل في جنوب السودان، وذلك من خلال تنفيذ عدد من البرامج المعدة في إطار الخطة الاستراتيجية العالمية لدحر الملاريا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، التي تهدف إلى ضمان حصول الأشخاص المعرضين للإصابة على أنسب الأدوية بأسعار معقولة. وسُجِّل تحسن في إمكانية الحصول على مصادر المياه الصالحة للشرب في كافة أرجاء البلد، إلا أن هناك حاجة إلى وضع سياسة جنسانية في مجال إدارة الموارد المائية من أجل حماية حقوق النساء والفتيات.

٦١ - وأوضح أن الخطوات المذكورة أعلاه قابلها اتجاه معاكس في بعض مناطق جنوب السودان في أعقاب الأزمة التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. إذ نزح الكثير من النساء والأطفال من منازلهم. وقال إن حكومة بلده عاقدة العزم على التوصل إلى حل سلمي للأزمة من خلال اتفاق سلام عن طريق التفاوض، يجري حاليا إعداده تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٦٢ - السيدة محمد (إثيوبيا): قالت إنه بعد اعتماد المزيج الملائم من السياسات والإصلاحات القانونية لضمان حصول النساء على الأراضي والملكية على قدم المساواة مع الرجل، بلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي لديهن سند ملكية الأراضي في إثيوبيا ما يزيد على ٨,٥ ملايين امرأة، كما أن عدد النساء اللواتي أصبحن يملكن منازل في المناطق الريفية والحضرية يشهد ارتفاعاً. وذكرت أن خطة الإسكان الاتحادية خصصت نسبة ٣٠ في المائة من المنازل المشيَّدة للنساء، على أن يتم توزيع الجزء الآخر بين النساء والرجال مناصفة.

٦٣ - وأشارت إلى أن الحكومة تعمل على تسهيل حصول المرأة على التمويل من خلال خطط الادخار والائتمان، مما يؤدي إلى تعزيز بناء القدرات والتدريب على المهارات، ويتيح للنساء، في مجال الأعمال ومباشرة الأعمال الحرة، الوصول إلى السوق بسهولة. ورغم أن بعض النساء اللواتي يزاولن ريادة الأعمال تعوقهن بشدة مسؤولياتهن العائلية والعوامل الاجتماعية والثقافية، إلا أن البيانات الصادرة أخيراً تُظهر تغيرات إيجابية في وضع المرأة الاقتصادي، وتشير إلى أن ٦٠ في المائة من النساء يعملن في المشاريع الصغيرة والبالغة الصغر، فيما تعمل ٤٤ في المائة من النساء في قطاع الخدمات، و ٣٠ في المائة في قطاع التجارة، و ١١ في المائة في قطاع الإنتاج والحرف اليدوية. وأوضحت أن الحكومة تنظم دورات تدريبية بشأن المهارات القيادية بالتركيز على النساء، وتتيح للنساء العاملات فرص الحصول على مِنَح دراسية للتخرج بشهادات جامعية وشهادات جامعية عليا. وقد أنشأت الحكومة أطراً تشريعية وإدارية لتشجيع النساء على تشكيل نقابات عمالية ومنظمات مهنية ورابطات نسائية، مما يمهد الطريق لبروز قيادات نسائية.

٦٤ - وقالت إنه يجري تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للمرأة بشكل أفضل من خلال تقديم خدمات الإجهاض الآمن، وخدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والخدمات الصحية المجانية للأمهات. وأوضحت أن خدمات الرعاية الصحية في إثيوبيا تعرف تحسنا بفضل الدور الرئيسي الذي تضطلع به ٠٠٠ ٣٨ امرأة من العاملات في مجال الصحة، اللواتي جرى تدريبهن ونشرهن في المناطق الحضرية والريفية من خلال البرنامج الوطني للإرشاد الصحي.

٦٥ - وذكرت أن وزارة العدل قامت بإنشاء وحدة مقاضاة خاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي للتعجيل بمعالجة قضايا الاعتداء على النساء على وجه الأولوية. ولقد ارتفعت معدلات أحكام الإدانة، مما يتيح للنساء الضحايا رفع قضاياهن أمام المحاكم بسهولة. ويحق للضحايا الحصول

على المساعدة القانونية مجاناً. لكنها استطردت قائلة إنه لا يزال ينبغي النظر في مسألة قلة الموارد المتوافرة لتمويل برامج التدخل، وفي الحاجة القائمة إلى الدعم التقني للتعامل مع العنف ضد المرأة، أو الاعتداء على البنات اليافعات، أو زواج الأطفال المبكر، أو الاتجار بالنساء، أو التبعية الجسدية والنفسية إزاء المعتدين. وفي هذا الصدد، قالت إن إقامة شراكات عالمية يعد أمرا حيويا لتعزيز حقوق المرأة وإتاحة المجال أمام البلدان النامية لتعميم مراعاة القضايا الجنسانية وتمكين المرأة في مجتمعها.

٦٦ - السيدة هيلي (إريتريا): قالت إن التنمية لن يكون لها معنى إلا بتوزيع الفوائد على جميع أفراد المجتمع. وسوف يتحقق تمكين المرأة من خلال العمل الجماعي واتباع نهج شامل على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وأشارت إلى أن بإمكان المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة تأدية دور هام في إطار هذا العمل.

٦٧ - وأشارت إلى أن الدستور يكفل المساواة بين الجنسين في بلدها. ويتم حاليا استعراض خطة العمل الوطنية المتعلقة بالقضايا الجنسانية التي ستركز على التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي وعمليات تقاسم السلطة واتخاذ القرارات. وأفادت بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تُرجمت إلى اللغات المحلية وتم نشرها على نطاق واسع.

٦٨ - وأوضحت أن إريتريا أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية في خطتها للتنمية الوطنية وحققت نتائج إيجابية في هذا الصدد. إذ ارتفع إلى حد كبير العدد الإجمالي للفتيات في المدارس ونسبة التحاق الفتيات إلى الفتيان، وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٩٩٨ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٥ إلى ٤٨٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠، مما يضع بلدها على المسار السليم نحو تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩ - وذكرت أن العنف الموجَّه ضد المرأة يُعَدُّ فعلاً إجرامياً في بلدها. وهذا يشمل ممارسات من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج تحت السن القانونية. ويقود الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية المعركة ضد هذه الممارسات، ويتم في هذا السياق تنظيم حملات إعلامية وعلى مستوى القواعد الشعبية بمشاركة قيادات مجتمعية ودينية. وقالت إن بلدها يعمل أيضا مع الدول المجاورة على مكافحة الاتجار بالبشر.

٧٠ - السيد ندوهورا (أوغندا): قال إن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين أمران أساسيان بالنسبة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتمييز ضد المرأة هو حقيقة تاريخية قائمة في كافة الثقافات وتستدعي العمل الفردي والجماعي. ويكتسي هذا الأمر طابعاً ملحاً في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، ويستلزم كفالة السلام والأمن، والخدمات الصحية الجيدة والتعليم الجيد، والقيام، على نحو واعٍ، بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٧١ - وأشار إلى أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة مستدامة والقضاء على الفقر لن يكون أمراً ممكناً إلا من خلال إجراء تحول على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالحكومة تسعى إلى إدماج مسألتي المرأة والقضايا الجنسانية في كل مرحلة من مراحل العمليات الإنمائية كافةً. ولقد اتُخذت خطوات لكفالة احترام حقوق المرأة احتراما كاملا في السياسات ذات الصلة بالأسرة والتعليم والعمالة والرعاية الصحية والتغذية. ونتيجةً لذلك، فإن بلده ماض في طريقه نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في معدلات القيد في مرحلة التعليم الابتدائي، وأصبحت النساء يشكلن الآن ٣٤ في المائة من أعضاء البرلمان، وارتفع عدد النساء العاملات في القطاع

غير الزراعي من ٢٨,١ في المائة إلى ٣٣,٤ في المائة في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٩.

٧٢ - وقال إن الائتمان البالغ الصغر أصبح متاحا للعديد من النساء الريفيات عن طريق جمعيات الادخار، وتعززت إلى حد كبير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والأدوية الأساسية. لكن ما زالت هناك قضايا مثيرة للقلق، من قبيل عدد حالات الحمل المبكر التي تتسبب في ٤٤ في المائة من المضاعفات المرتبطة بالحمل، فضلاً عن أن نسبة ٨ في المائة من النساء في البلد مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مقابل ٦,١ في المائة من الرجال).

٧٣ - وقال إن أوغندا ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي والعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد صدر القانون المتعلق بالعنف العائلي وقانون تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عام ٢٠١٠، وأُنشئت لجنة معنية بتكافؤ الفرص ووُضعت استراتيجية لتعليم الفتيات. غير أن مظاهر عديدة للعنف ضد المرأة ما زالت سائدة وتزداد حدة من جراء الفقر والظروف المعيشية السيئة.

٧٤ - وقال إن بلده يوصي بأن تُدرِج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مسألة المساواة بين الجنسين ضمن أهدافها. وينبغي أن تشمل الأهداف إتمام الفتيات لجميع المراحل التعليمية؛ والعمل اللائق للجميع؛ ومشاركة المرأة في السلام والأمن والحكم والمساءلة؛ والحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل بصورة مزمنة وللفقراء، وبخاصة للنساء المسنات والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام وأطفال الشوارع واللاجئين والمشردين داخليا. واختتم قائلا إن أوغندا تعيد تأكيد التزاماتها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد البرامج الاستراتيجية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار خطتها الانمائية.

٧٥ - السيدة إزاتا (أنغولا): قالت إن تمكين المرأة يُعَدُّ من القضايا ذات الأهمية القصوى، وجددت تأكيد التزام بلدها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

٧٦ - وأوضحت أن الحكومة وافقت على الصكوك القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضد المرأة، وحماية ضحايا العنف، وأسلوب العمل الموحد للبيوت الآمنة ومراكز إسداء المشورة الأسَرية. وقالت إن حكومة بلدها تحقق نجاحاً، من خلال سياستها المتعلقة بالتمكين الجنساني، في تحسين ظروف المرأة بشكل مستدام في جميع قطاعات الحياة الوطنية. وأضافت أن المرأة في بلدها ممثَّلة في المناصب العامة على نحو أفضل بالمقارنة مع العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، كما أن عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس يسجل ازدياداً.

٧٧ - وفيما يخص الصحة الإنجابية، قالت إن معدل وفيات الأمهات قد تراجع، وأصبحت لدى المرأة فرص أكبر للاستفادة من المراكز الطبية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. والتركيز منصب على تحسين وضع المرأة في المناطق الريفية، بما يشمل خطة عمل لدعم المرأة الريفية، وبرنامج للزراعة الأسَرية، والتدريب على تجهيز الفواكه والخضروات، والتدريب على كيفية زيادة الإنتاجية الزراعية، وتقديم الدعم التقني للقابلات.

٧٨ - السيد نينا (ألبانيا): قال إن بلده يعمل على تعزيز حقوق المرأة من خلال اتخاذ تدابير قانونية، وجهود التوعية، ووسائط الإعلام، والتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والنظام التعليمي، وتقديم الخدمات لمساعدة ضحايا العنف العائلي. كما تم تحسين الإطار القانوني في البلد من خلال التصديق على سلسلة من الوثائق الدولية

الرئيسية وإدخال التعديلات اللازمة على التشريعات الوطنية لكفالة امتثالها لأحكام القانون الدولي.

٧٩ - وذكر أن التغييرات الأخيرة تعتبر العنف العائلي والاغتصاب الزوجي والتحرش الجنسي أفعالاً إجرامية، وتفرض عقوبات أشد على الجناة. ولقد تم إنشاء شبكة من المؤسسات لتقديم الدعم الفوري للضحايا، بالإضافة إلى مركز لإعادة التأهيل استضاف ٣٤ امرأة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتم اتخاذ تدابير لزيادة عدد التقارير المقدمة، وأوامر الحماية الصادرة عن المحاكم، وجرى توسيع نطاق الاستفادة من المساعدة القانونية.

٨٠ - وأشار إلى أن الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين والحد من العنف الجنساني والعنف العائلي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ تركِّز على تعزيز الآليات المؤسسية والقانونية، وزيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتحقيق التمكين الاقتصادي للفتاة والمرأة. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تلبية احتياجات وحقوق المواطنين نساءً ورجالاً، وتُولي الاعتبار الواجب لاحتياجات النساء اللواتي يعانين من الحرمان بسبب الإعاقة أو المنشأ الاجتماعي أو الإثنية أو الميل الجنسي.

٨١ - وأردف قائلا إن خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ تتضمن أنشطة ملموسة لإطلاق حركة شبابية وطنية من أجل المساواة بين الجنسين وبناء قدرات المهنيين والقيادات المجتمعية، وذلك لمعالجة القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والعنف العائلي. وأفاد أنه جرى تنظيم حملات لزيادة الوعي من خلال أنشطة تشمل المؤتمرات واللقاءات والبرامج التلفزيونية والإذاعية. ولقد أصبح المواطنون أكثر انفتاحاً وزاد وعيهم بالقضايا الجنسانية، وأصبح الناس يبلغون بتواتر أكبر عن حالات العنف.

٨٢ - وقال إن القضايا الجنسانية أُدرجت في المعايير المرتبطة بالمعلمين، وأصبحت المساواة بين الجنسين من المعايير المستخدمة في اختيار الكتب المدرسية. وأشار إلى أن استثمار بلده في مسألة المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي يشهد ازدياداً، رغم أنه ليس بالإمكان تحديد النسبة المخصصة من الميزانية الوطنية لهذه المسألة. وفي الختام جدد تأكيد ألبانيا لالتزامها بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٣ - السيدة سادي (النيجر): قالت إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يمكن أن تتحقق إلا بإشراك كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك المرأة. وذكرت أن سياسة بلدها الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة تُركز على احترام حقوق النساء والاعتراف بهن بين أصحاب المصلحة المشاركين في مهمة البناء الوطني، والقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإتاحة الفرص المتكافئة، وحماية المرأة والطفل والاعتراف بقيمتهما ضمن الوحدة الأسَرية.

٨٤ - واسترسلت قائلة إن المرأة في النيجر تؤدي دوراً نشطاً للغاية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكنها لم تمارس بعد قدراً كبيراً من القيادة. ومع ذلك، فقد خُصص للمرأة، بموجب القانون، ١٠ في المائة من الوظائف التي تُشغل عن طريق الانتخاب و ٢٥ في المائة من الوظائف التي تُشغل عن طريق التعيين. واقترحت الحكومة مؤخرا تنقيح هاتين النسبتين لتصبحا ١٥ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي. وأُنشئت عدة مؤسسات للتمويل البالغ الصغر لإتاحة إمكانية للمرأة بالمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل، وأخذت وزارة الزراعة تعطي النساء، في كثير من الأحيان، قطع أرض لاستغلالها في الزراعة.

٨٥ - وأضافت بالقول إنه بدأ سريان قوانين مختلفة مرتبطة بالقضايا الجنسانية، وذكرت على سبيل المثال أنه يتعين على

الفتيات الالتحاق بالمدرسة حتى سن السادسة عشرة، وهو ما من شأنه أن يخفض معدلات الأمية وحالات الزواج المبكر، بالإضافة إلى توفير فرص مهنية. وأضافت أن لدى بلدها أيضا قانوناً للصحة الإنجابية، وسياسة وخطة عمل تتعلقان بالقضايا الجنسانية. وأشارت إلى أن القانون يعاقب بالسجن وبدفع الغرامات على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقد نُظمت في هذا الصدد حملات توعية ودورات تدريبية.

٨٦ - وأشارت إلى سريان القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وإلى بدء مشاريع مع منظمة غير حكومية في تموز/يوليه ٢٠١٤ للتصدي لهذه المشكلة. وذكرت أنه أُنشئ في عام ٢٠١١ قسم حكومي مخصص لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، كما جرى إنشاء مرصد وطني للنهوض بالمرأة.

٨٧ - السيدة راحيموفا (أذربيجان): قالت إن القضاء على العنف ضد المرأة مسألة أساسية في حد ذاتها، وهي ضرورية أيضاً لإعمال جميع فئات حقوق الإنسان الأخرى. وأشارت إلى أنه لا بد للأمم المتحدة من تأدية دور هام، يتمثل في المقام الأول في كفالة امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها الدولية وللتوصيات الصادرة عن الهيئات المعنية المنشأة بموجب معاهدات.

٨٨ - وذكرت أنه ينبغي لمجلس الأمن، في إطار ولايته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أن يكفل أن تكون سيادة القانون في حالات النزاع ومراحل ما بعد النزاع وراء تعزيز إقامة العدل والمساءلة على نحو شامل، بما يتيح مواصلة تعزيز المساواة في الحقوق للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، وهي عوامل لها أهمية محورية في منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار على الأمد الطويل. وقالت إن بلدها، بالتالي، يرحب بتركيز تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على أهمية السياسات الهادفة إلى وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز ثقافة المساءلة (A/69/368).

٨٩ - وقالت إن أذربيجان أجرت، خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مناقشة مفتوحة بشأن المرأة وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في السياقات المتأثرة بالنزاعات، وقد أدت إلى اعتماد القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). وقالت إن بلدها يتطلع إلى إجراء الاستعراض الرفيع المستوى وإلى نتائج الدراسة العالمية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقالت إن بلدها يرحب بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويبدي استعداده للمساهمة في عملية الاستعراض. ورأت أنه ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لتنفيذ منهاج عمل بيجين والاتفاقيات ذات الصلة وجهود الإنفاذ على المستوى الوطني.

٩٠ - وأوضحت أن بلدها وضع تدابير محددة الأهداف من أجل تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة وتمكين المرأة. وكمثال على ذلك، نُظمت حملات توعية بشأن قانون المساواة بين الجنسين، ووُضعت برامج لتحسين إمكانية حصول المرأة من الفئات المهمَّشة على فرص العمل والسكن والرعاية الصحية. وتعمل الحكومة أيضا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع ريادة الأعمال في صفوف النساء في المناطق الريفية.

٩١ - وقالت إن الحماية القانونية والاجتماعية أصبحت متاحة لضحايا العنف العائلي، وازداد عدد النساء اللواتي يعملن في دوائر الشرطة، وتعززت الموارد الاجتماعية المتوافرة لدعم الضحايا. وتُنفذ أنشطة لزيادة الوعي من خلال النظام التعليمي وعلى المستوى المجتمعي، مع التركيز على فئات معينة، منها النساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة. وقالت إن الاتجار بالبشر شكل آخر من الأشكال التي تتعرض فيها النساء والفتيات للعنف وللمخاطر الصحية. ورأت أنه ينبغي

التعامل مع هذه المسألة من خلال تحليل أسبابها العميقة، ولا سيما في بلدان المقصد.

٩٢ - السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود): قال إنه ليس من الممكن بناء مجتمعات أكثر استقراراً وعدلاً، حيث تتوافر للرجال والنساء إمكانية متساوية لممارسة حقوقهم، ما لم تتم إتاحة فرص متساوية لمشاركة الجنسين معا في جميع دوائر الحياة وعلى كافة المستويات. وأوضح أن القضاء على العنف ضد المرأة وحماية حقوقها أمران يتشابكان مع جميع الركائز الثلاث للأمم المتحدة.

٩٣ - وقال إن الجبل الأسود بذل جهودا لإعداد إطاره القانوني وتنفيذ أنشطة تعليمية وإعلامية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، مع التركيز بوجه خاص على المشاركة في الحياة السياسية، وتبوؤ مناصب اتخاذ القرارات، والتمكين الاقتصادي، وريادة الأعمال، والعنف الموجه ضد المرأة. وأوضح أنه أصبح يتعين بموجب القانون أن تكون هناك امرأة مرشحة من بين كل أربعة مرشحين إلى مقاعد البرلمان في بلده.

٩٤ - وأشار إلى أنه ينبغي أن يكون تحسين ظروف حياة الفتيات والنساء في صلب إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذا فإن بلده يُرحب بمنح مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة المكان الذي تستحقه باعتبارها هدفاً قائماً بذاته في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، مضيفا أن بلده يرى أن الغايات والمؤشرات الجنسانية ينبغي أن تعمَّم أيضاً في جميع الأهداف الأخرى، وهو يرحب لذلك بنتائج الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي دعت إلى إدماج بُعد جنساني قوي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن الجبل الأسود يُقر أيضاً بالدور الحيوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ويرحب بالإسهام الذي قدمته.

٩٥ - واعترافا بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في حفظ السلام وبناء السلام، يؤكد الجبل الأسود مجددا تأييده لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واسترسل قائلا إن مشاركة المرأة أساسية لتحقيق سلام دائم ووضع إجراءات لحماية المرأة والفتاة من العنف القائم على نوع الجنس. وتقدَّم بالشكر للمملكة المتحدة على تنظيم مؤتمر القمة العالمي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع في وقت سابق من ذلك العام. وقال إن قدرة الدول على التحقيق والمقاضاة في جرائم العنف الجنسي أساسية لمنع العنف. واختتم قائلا إن هذا العمل إنما يمثل مهمة تربوية ضخمة، ويجب على الدول الأعضاء تجريم هذه الأفعال.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٩٦ - السيد هيساجيما (اليابان): قال، ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا، إن اليابان تعالج بإخلاص مسألة حقوق المرأة، وقد بذلت قصارى جهودها حتى الآن، من وجهة النظر الأخلاقية، لتيسير سبل الانتصاف الممكنة لـ ''نساء المتعة'' السابقات، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء آبي صرَّح بأنه لا يختلف في الرأي مع رؤساء الوزراء السابقين، وأعرب عن ألمه العميق إزاء معاناة ''نساء المتعة'' التي لا حد لها.

٩٧ - السيد هاهن (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده قلق للغاية لأن اليابان تواصل إنكار مسؤوليتها إزاء ضحايا الاسترقاق الجنسي العسكري. ولم تعالج هذه القضية على الإطلاق أثناء التفاوض بشأن اتفاق عام ١٩٦٥ المتعلق بتسوية المشاكل المتصلة بالممتلكات والمطالبات والتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا. وبالتالي فإن مسؤولية الحكومة اليابانية ما زالت قائمة. وأكدت آليات

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هذا الأمر تكراراً في العديد من المناسبات.

٩٨ - وأكد تقرير عام ١٩٩٦ للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، وأسبابه وعواقبه (E/CN.4/1996/53/Add.1) وتقرير عام ١٩٩٨ للمقررة الخاصة المعنية بالاغتصاب المنهجي والعبودية الجنسية والممارسات الشبيهة بالرق خلال فترات النزاع المسلح (E/CN.4/Sub.2/1998/13) أن أياً من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام أو المعاهدات الثنائية التي أُبرمت بعد ذلك لم يتضمن إعراباً عن القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام أو الاسترقاق الجنسي العسكري بوجه خاص. وقد أُوصي بأن تقبل حكومة اليابان بمسؤوليتها القانونية وبأن تدفع تعويضاً للضحايا. وتشاطر مختلف هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان هذا الرأي.

٩٩ - وأضاف أن الحكومة اليابانية قالت إنها اعتذرت للضحايا، غير أن التعليقات الصادرة عن القيادة اليابانية وأعمالها الأخيرة تتعارض بشكل صارخ مع موقفها المعلن. وأوضح أن القادة السياسيين اليابانيين حاولوا إعادة النظر فيما يُعرف بـ ”بيان كونو“ لعام ١٩٩٣، الذي أصدره يوهاي كونو، كبير أمناء مجلس الوزراء وقتئذٍ، اعترافاً بضلوع الجيش الياباني في إرغام النساء الكوريات على العمل في الاسترقاق الجنسي لدى الجيش الياباني، والاعتذار عن ذلك. ورأى أن هذه الأعمال تشكل تحديا مباشرا لحقائق تاريخية وللتوصيات المتتالية الموجهة إلى اليابان من مختلف آليات الأمم المتحدة خلال العشرين سنة الماضية. ورأى أنه بالنظر إلى أن أغلب الضحايا اللواتي ما زلن على قيد الحياة هنّ في سن متقدمة، ينبغي لليابان أن تُقِرَّ بالطابع الذي لا يني يزداد إلحاحاً لإيجاد حل لهذه القضية. واختتم قائلا إن المسألة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل إلا إذا أقرت اليابان بمسؤوليتها واتخذت التدابير التي أوصت بها مختلف آليات حقوق الإنسان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١٠٠ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إن بعض الوفود تستغل على ما يبدو المناقشات المتعلقة بالقضايا الهامة لحقوق الإنسان لخدمة خططها الضيقة التي لا صلة لها بالموضوع، والقيام بتلميحات بشأن بلده. وأوضح أن تلك البلدان ترغب في الإلقاء باللائمة على الاتحاد الروسي بسبب النتائج المترتبة على عدم رغبتها في إيجاد حلول لمشاكلها بطريقة حضارية، أو عدم قدرتها على ذلك. ونتيجةً لاستخدام أوكرانيا القوات المسلحة بشكل عشوائي وعلى نطاق واسع في شرق البلد، لقي ٣ ٧٠٠ شخص تقريبا حتفهم، وأُصيب نحو ٩ ٠٠٠ شخص بجراح، وبلغ عدد النساء بين المصابين ١٥ في المائة. وأشار إلى أن أوكرانيا ارتكبت انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ينبغي التحقيق فيها. وصرح بأن الاتحاد الروسي يرفض الاتهامات الخيالية الموجهة إليه رفضاً تاماً.

١٠١ - السيد هيساجيما (اليابان): قال إن اليابان وجمهورية كوريا في حاجة إلى التوصل إلى حل نهائي وشامل للمسألة القانونية المتعلقة بدفع تعويضات مالية، مشيرا إلى أنه جرى التراجع مؤخراً عن المقالات التي نشرتها صحيفة ”Asahi Shimbun“ والتي ربما كان لها تأثير قوي على التقرير E/CN.4/1996/53/Add.1، باعتبارها مقالات غير صحيحة. وخلص إلى أن رئيس الوزراء ما فتئ يكرر في خطاباته أن اليابان لا تعتزم إعادة النظر في بيان كونو.

١٠٢ - السيد هاهن (جمهورية كوريا): جدد التأكيد على موقف بلده الثابت بأن الوقت قد حان لكي تعترف الحكومة اليابانية بمسؤوليتها وأن تثبت صدقها من خلال اتخاذ خطوات مُرضية، على نحو ما جاء في توصيات المجتمع الدولي. ورأى أن اعترافها بتلك الوقائع التاريخية إنما هو السبيل الوحيد لمنع تكرار هذه الأفعال المأساوية واللاإنسانية في المستقبل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.